السلطات تعتقل سلفياً جهادياً يحمل الجنسية الأمريكية

الأردن: «أمن الدولة» تحدد موعد بدء جلسات محاكمة أبوقتادة

عمر ابو قتادة

■ تيسير ذياب: جلسة يوم الثلاثاء ستكون علنية ومتاحة أمام الإعلام

عمان - «وكالات»: حددت محكمة أمن الدولة الاردنية الثلاثاء المقبل موعدا لأولى جلسات محاكمة الاسلامي المتشدد ابو قتادة الذي رحلته بريطانيا قبل أشهر الى المملكة، ليواجه تهما تتعلق بالارهاب، على ما افاد مصدر قضائي ومحامي ابو قتادة.

وقال المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، لفرانس برس ان «محكمة امن الدولة حددت الثلاثاء المقبل الموافق 10 ديسمبر موعدا لأولى جلسات محاكمة ابو قتادة بعد ان انهى المدعي العام التحقيق في قضيتي تنظيم الاصلاح والتحدي وتنظيم القاعدة».

من جهته، قال المحامي تيسير ذياب «سأجتمع بموكلي السبت المقبل للتباحث قبل اولى جلسات المحاكمة التي تبدأ الثلاثاء المقبل».

واشار الى انه «من المقرر ان تكون الجلسة التي تعقد الساعة 12 ظهرا علنية ومتاحة امام وسائل الإعلام».

ويعيد القضاء الاردني محاكمة عمر محمود عثمان الملقب ابو قتادة بتهمة «التآمر بقصد القيام باعمال ارهابية» في القضيتين المرتبطتين بالتحضير لاعتداءات مفترضة في المملكة كان حكم بهما غيابيا عامي 1999 و2000.

وفي حال ادانته بذات التهمة مجددا قد تصل عقوبته الى السجن 15 عاما مع الاشغال الشاقة، بحسب المصدر القضائي.

ورفضت محكمة امن الدولة في 21 يوليو الماضي طلب الافراج بكفالة عن ابو قتادة بعدما قامت بريطانيا بتسليمه في السابع من الشهر ذاته.

ودفع ابو قتادة ببراءته قبل ان يوضع قيد التوقيف الاحتياطي في سجن الموقر المحاط بتدابير امنية مشددة.

وحكم غيابيا على ابو قتادة «53 عاما» بالاعدام عام 1999 بتهمة التآمر لتنفيذ هجمات ارهابية من بينها هجوم على المدرسة الاميركية في عمان، لكن تم تخفيف الحكم مباشرة الى السجن مدى الحياة مع الاشغال الشاقة.

كما حكم عليه عام 2000 بالسجن 15 عاما لادانته بالتخطيط لتنفيذ هجمات ارهابية ضد سياح اثناء احتفالات الالفية في الاردن.

وولد ابو قتادة عام 1960 في بيت لحم، ووصل في 1993 الى بريطانيا لطلب اللجوء الى ان رحل منها الصيف الماضي الى الاردن اثر مصادقة البلدين على اتفاق يهدف الى تاكيد عدم استخدام اي ادلة يتم الحصول عليها تحت التعذيب ضده خلال اي محاكمة في المملكة.

وعلى صعيد غير بعيد كشفت مصادر في التيار السلفي الجهادي الأردني عن ان جهاز المخابرات اعتقل قبل أسبوعين أحد أعضاء التيار من حملة الجنسيتين الأميركية والأردنية، في وقت تحدثت فيه مصادر التيار عن اعتقال نحو مائة من المنتمين للتيار، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة.

وأكد القيادي البارز في التيار سعد الحنيطي للجزيرة نت أن جهاز المخابرات اعتقل رائد حجازي- قبل أسبوعين- أثناء خروجه من مدينة السلط باتجاه العاصمة عمان.

ولفت إلى أن هذا هو الاعتقال الأول لحجازي الذي يحمل الجنسية الأميركية منذ خروجه من السجن قبل عامين، بعد أن قضى نحو 12 عاما في السجون المحلية إثر إدانته من قبل محكمة أمن الدولة العسكرية الأردنية بتهم تتعلق بالإرهاب.

من جهته، قال أحمد نجل حجازي إنه كان مع والده أثناء اعتقاله، وتابع «أوقفتنا دورية تابعة لسلطة السير أثناء خروجنا من السلط، وبطريقة سينمائية أحاطت بنا ست سيارات من المخابرات».

وأضاف نجل حجازي «اقتحموا السيارة وأخرجوا أبي أمامي وأمام عائلته بوجود شقيقي الصغير، دون أن يبرزوا أي وثيقة تفيد بأمر اعتقاله، ثم وضعوه داخل إحدى السيارات وغادروا، وتركونا جميعا في الشارع». وكانت السلطات الأردنية تسلمت حجازي من السلطات السورية عام 2000 بعدما اتهمته عبر وسائل الإعلام بالضلوع بتفجير المدمرة الأميركية «كول» في خليج عدن.

لكن المحاكمة التي جرت لحجازي وشقيقه ومتهمين آخرين خلت من الاتهام المتعلق بالمدمرة كول، وحكم على حجازي بتهم التخطيط لتنفيذ أعمال وصفت بالإرهابية في ما عرف بقضية «تفجيرات الألفية».

وفي الإطار ذاته، كشف القيادي سعد الحنيطي عما وصفها حملة «اعتقالات واستدعاءات وتهديدات» لقيادات وأعضاء التيار من قبل الأجهزة الأمنية الأردنية.

وأكد أن المخابرات الأردنية نفذت حملة اعتقالات لفترات متفاوتة أو استدعاءات بحق المعتقل الأردني السابق في سجن غوانتنامو أسامة أبو كبير، وكل من خضر أبو هوشر وأسامة سمار وجميل ريان ونضال غرايبة وغيرهم من قيادات التيار وأعضائه.

ولفت إلى أنه جرى إبلاغ المعتقلين ومن تم استدعائهم بأن لن يقبل قيام التيار بأي تحركات أو اعتصامات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.

وزاد «تم تحميل الأخ أبوهوشر رسالة بأن كل اعتصام يعني الاعتقال، كما تم تهديد آخرين من أي توجه لأعضاء التيار نحو سوريا ودعم المجاهدين هناك».

وكشف الحنيطي عن أن عدد معتقلي التيار في السجون الأردنية يبلغ نحو مائة، جميعهم من المحكومين أو المعتقلين بتهم «التوجه للجهاد في سوريا».

وبين أيضا، أن محكمة أمن الدولة تحكم على كل من يحال إليها بتهمة «الجهاد في سوريا» بالسجن خمسة أعوام، وأن العشرات ينتظرون حكما مماثلا، واصفا ما يجري بأنه استهداف للتيار الذي قال إنه لا يهدد الأمن الأردني.

وذهب الحنيطي لاعتبار أن الاعتقالات والاستدعاءات «تؤكد أن هناك شيئا مقبلا، خاصة لدور أردني في سوريا».

وكانت قيادات في التيار السلفي الجهادي أكدت في وقت سابق أن عدد أعضاء التيار المقاتلين في سوريا يزيد على ألف، يقاتلون في صفوف جبهة النصرة لأهل الشام، ودولة الإسلام في العراق والشام.

4 قتلى بهجومين إرهابيين في الطارمية وبلد روز

العراق يتسلم الدفعة الأولى من المقاتلات الروسية

بغداد - «وكالات»: لقي اربعة اشخاص مصرعهم امس في هجومين ارهابيين استهدفا مقرين حكوميين في بلدتي الطارمية وبلدروز شمال العاصمة العراقية بغداد.

وقال مصدر في الشرطة العراقية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان انتحاريين اثنين فجرا نفسيهما قرب مبنى الادارة المحلية في بلدة «الطارمية» قبل ان يشن آخرون هجوما مسلحا في محاولة لاقتحام المبنى. وأوضح المصدر ان الهجوم اسفر عن مصرع ثلاثة اشخاص واصابة تسعة آخرين بجراح متباينة نقلوا على اثرها الى المستشفى لتلقي العلاج.

وفي بلدة «بلدروز» قتل شخص واحد واصيب اربعة آخرون بجراح اثر انفجار سيارة مفخخة قرب مبنى الادارة المحلية فيها وعلى صعيد منفصل أعلن الجيش العراقي تسلمه الدفعة الأولى من المروحيات الروسية المقاتلة المتطورة، MI-35، مشيرا إلى أنها ستستخدم لدعم العمليات في مجال مكافحة الإرهاب والتعامل مع الأهداف بكافة الظروف، وذلك ضمن صفقات التسلح بين العراق وروسيا، التي أثارت الجدل مؤخرا. وقال بيان لوزارة الدفاع العراقي إن المروحيات متعددة الأغراض، مقاتلة وهجومية، وتعتبر «من الطائرات المتقدمة عالميا في تقديم جميع أنواع الدعم والإسناد للقوات البرية وقيادات العمليات ولها القدرة الفائقة في مكافحة الإرهاب ومعالجة الأهداف الثابتة والمتحركة ليلا ونهارا وفي جميع الأجواء.» وأضافت الوزارة أن استلام الدفعة الأولى من طائرات العقد الروسي «يعد قوة وقدرة مضافة» إلى قدرات العراق العسكرية «لما لها من تأثير إيجابي في الميدان في عملية مكافحة الإرهاب، وإضافة جديدة للقدرات العسكرية العراقية.»

وكانت موسكو قد أعلنت العام الماضي عن توقيع صفقة أسلحة مع العراق نهاية العام الماضي تبلغ قيمتها 4.3 مليارات دولار، خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، إلى موسكو، شملت طائرات وأسلحة. وفي وقت لاحق جرى الإعلان عن إلغاء تلك الصفقة بسبب وجود «شبهات فساد» حولها، قبل أن يعاد توقيع اتفاقيات جديدة.

ويحتاج العراق إلى إعادة بناء قواته الجوية التي تعرضت لأضرار بالغة بعد سقوط نظام المقبور صدام حسين، وسبق لمسؤول أمريكي أن أكد لـ «سي أن أن» عزم واشنطن على تسليم بغداد طائرات F-16 الخريف المقبل.

الشرطة تعتقل الناشط السياسي أحمد دومة

السيسي: الجيش المصري لن يهزم وحربنا ضد الإرهابيين مستمرة

عبدالفتاح السيسي

القاهرة - «وكالات»: أكد وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي أهمية الإنسان الفرد في الجيش المصري، مشددا على أن الجيش لن يُهزم. وقال إن «مشاكل مصر أكبر من الخلافات ولن يتحقق النجاح إلا إذا كان قلبنا على بعض».

وأضاف السيسي على هامش حضوره المرحلة النهائية من المناورة «بدر 2013» بالسويس أن مصر لن تتقدم إلا بالعمل والصبر، مضيفا أن وجود رجال القوات المسلحة حاليا في الشارع المصري لن يؤثر على كفاءة الجيش القتالية.

وتابع أن «من يعتقد أن المصريين سيغلبون ونحن موجودون فهو خاطئ»، في إشارة إلى رجال الجيش.

وأضاف أن الجيش المصري يتصدى بكل شجاعة وإخلاص لمن وصفهم بالعناصر الإرهابية والخارجين عن القانون حتى ينعم كل مواطن بالأمن والأمان، على حد تعبيره.

وفي شأن مصري منفصل قال الناشط والمدون المصري أحمد دومة أمس إن قوة من الشرطة ألقت القبض عليه من منزله في القاهرة واقتادته إلى قسم شرطة. وكتب دومة في صفحته على موقع فيسبوك «أنا الآن موجود في قسم البساتين... لم أعرف بعد التهمة الموجهة لي ولا سبب القبض علي.»

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن مصدر أمني بمديرية أمن القاهرة قوله إن إلقاء القبض على دومة «جاء تنفيذا لقرار النيابة العامة بضبطه وإحضاره للتحقيق معه في أحداث العنف التي شهدها محيط محكمة عابدين بداية الأسبوع الجاري أثناء التحقيق مع مؤسس حركة 6 ابريل أحمد ماهر.» وفي الايام القليلة الماضية ألقت الشرطة القبض على الناشط البارز علاء عبد الفتاح كما سلم ماهر نفسه للشرطة وصدر يوم الإثنين قرار بحبسه أربعة أيام احتياطيا لاتهامه بخرق قانون التظاهر الجديد وذلك بعدما شارك الاثنان في مظاهرات مناهضة للقانون.

القاهرة تحذر من خطورة سياسة الأمر الواقع على حل الدولتين

الأراضي المحتلة: إسرائيل تتحدى العالم وتواصل أنشطتها الاستيطانية

الاراضي المحتلة - «وكالات»: يخشى سكان قرية المزرعة القبلية القريبة من رام الله ان يفقدوا ارضهم الى الابد مع بدء جرافات اسرائيلية العمل على تسويتها لاقامة مستوطنة جديدة عليها.

وقال عبد الله لدادوة رئيس مجلس محلي القرية لرويترز يوم الاثنين في العام 2007 صادرت اسرائيل مئات الدونمات من اراضي المواطنين باستخدام قوانين بالية بحجة ان هذه الاراضي مهجورة ولا يتم زراعتها وقدمتها للمستوطنين الذين قاموا بزراعتها بالعنب.»

واضاف من امام منزله المقابل للارض التي تم وضع عدد من البيوت الجاهزة فيها لتكون نواة مستوطنة جديدة «الشهر الماضي اصدروا قرارا بتحويل هذه الارض الزراعية الى اراض سكنية للمستوطنين واعطوا السكان مهلة 60 يوما للاعتراض.»

وتابع قائلا «هذه المهلة شكلية ولا قيمة لها مع استمرار عمل الجرافات في تسوية الارض ووضع البيوت المتنقلة عليها كمقدمة لبناء بيوت ثابتة.»

واوضح لدادوة ان اسرائيل من خلال وضع البيوت المتنقلة لاقامة المستوطنة التي اطلقت عليها «نحلا طل» الى جانب مستوطنات نحالائيل وتلموند المقامة على الجبال المقابلة «تعمل على فرض الامر الواقع.»

وقال ان الاراضي التي تمت مصادرتها تعود الى 30 عائلة من سكان المزرعة القبلية الذين يشعرون انه مع بناء المستوطنة قد يفقدون ارضهم الى الابد.

واضاف «عندما تمت مصادرة الارض في العام 2007 لاغراض الزراعة لم نخش ضياع الارض ولكن اليوم مع بدء العمل لاقامة المستوطنة يبدو اننا سنفقدها.»

وبدا لدادوة التحرك مع اصحاب الاراضي لمنع اقامة المستوطنة على ارضهم بمساعدة مؤسسات حقوقية اسرائيلية.

وقال «نحن من جهتنا بدانا التحرك كاصحاب الاراضي ولكن هذه القضية لا تخصنا وحدنا فهذه قضية وطنية وعلى السلطة الفلسطينية التحرك وكذلك التنظيمات الفلسطينية.»

واضاف «ما فائدة حصولنا على دولة غير عضو في الامم المتحدة ان كانت اسرائيل سوف تستمر في مصادرة اراضينا واقامة المستوطنات عليها.»

وقبل ايام مر عام على حصول الفلسطينيين على مكانة دولة غير عضو في الامم المتحدة بعد نجاحهم في الحصول على تصويت كاسح في الجمعية العامة للمنظمة الدولية.

وتعهد الرئيس الفلسطيني بعدم الانضمام الى المؤسسات الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بناء على اتفاق مع الولايات المتحدة تم بموجبه استئناف مفاوضات السلام على ان تقوم اسرائيل بالافراج عن 104 من الاسرى اعتقلوا قبل التوقيع على اتفاقية اوسلو عام 1993 على اربع دفعات.

وافرجت اسرائيل بالفعل عن نصفهم على دفعتين والنصف الاخر سيتم الافراج عنه على دفعتين الاولى قبل نهاية الشهر الجاري والثانية في مارس القادم.

جرافات اسرائيلية تعمل على بناء وحدات استيطانية في الضفة المحتلة

وأدى استمرار اسرائيل في طرح المزيد من عطاءات الاستيطان على مدى اربعة اشهر منذ استئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية المباشرة برعاية امريكية الى تقديم الوفد الفلسطيني المفاوض استقالته الى الرئيس محمود عباس الذي اكد رغم ذلك التزامه بالمفاوضات حتى نهاية الاشهر التسعة المقررة لها.

وقال صائب عريقات رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في بيان صحافي يوم الاثنين «يبدو ان اعضاء في الحكومة الاسرائيلية لا تأبه بالعملية التفاوضية ضاربة بعرض الحائط الجهود السلمية.»

واضاف «ان العمليات الوحشية من قتل خمسة من المواطنين العزل وجرح العديد والهدم الممنهج والاستمرار ببناء الاستيطان غير الشرعي اصلا ما هو الا دليل على عدم اهتمام اسرائيل بالعملية السلمية.»

ومن المتوقع ان يصل وزير الخارجية الامريكي جون كيري الى المنطقة الاسبوع الجاري للقاء القادة الفلسطينيين والاسرائيليين في اطار جهوده للتوصل الى اتفاق سلام بين الجانبين.

ويستعد سكان المزرعة القبلية للتحرك على الارض بالاضافة الى التحرك القانوني لمنع اقامة مستوطنة جديدة على ارضهم.

وقال لدادوة «ان اقامة مستوطنة جديدة على الارض التي تمت مصادرتها لا يعني فقط مصادرة تلك المساحة التي ستقام عليها بل ستتم مصادرة مساحات واسعة لحماية تلك المستوطنة.»

واضاف «مع اقامة هذه المستوطنة التي عملت الحكومة الاسرائيلية على ايصال الماء والكهرباء اليها واقامة مخطط تفصيلي لها يشمل في المرحلة الاولى اقامة 255 وحدة استيطانية وفي مرحلة اخرى 155 وحدة سيتم السيطرة على سلسلة من الجبال غرب وجنوب القرية.»

وتشير الاحصائيات الفلسطينية الى ان 40 في المئة من مجمل اراضي الضفة الغربية تقع تحت سيطرة المستوطنات.

وتضيف هذه الاحصائيات انه يوجد حاليا في الاراضي المحتلة حوالي 170 مستوطنة بلغ عدد المستوطنين فيها 500 الف مستوطن منهم 190 الفا يعيشون في القدس الشرقية.

وتعتبر قضية الاستيطان احدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي التي يتعين التوصل الى اتفاق بشأنها.

من جانبها حذرت مصر امس من خطورة استمرار اسرائيل في سياساتها الرامية الى تغيير الأمر الواقع وفرض حقائق جديدة على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني «الأمر الذي من شأنه تدمير حل الدولتين».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية السفير بدر عبدالعاطي في بيان صحافي ان «إقدام إسرائيل على الإعلان مؤخرا عن بناء 800 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية يأتي ضمن سلسلة من القرارات الإسرائيلية التي تتعارض والجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة لإنهاء الصراع من خلال التوصل إلى حل تفاوضي لكافة قضايا الوضع النهائي».

ودعا المتحدث إسرائيل الى «الكف عن سياساتها الاستفزازية» مناشدا المجتمع الدولي التدخل بصورة عاجلة لوضع إسرائيل أمام مسؤولياتها اتساقا مع القرارات الدولية ومبادئ عملية السلام.

وأكد ان «مصر وكافة أطراف المجتمع الدولي تنظر إلى المستوطنات باعتبارها انتهاكا واضحا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فضلا عن تعارضها مع أبسط قواعد الشرعية الدولية».

من جانبها قالت صحيفة هآرتس الاسرائيلية امس ان بوغي يعلون وزير الأمن الإسرائيلي صادق خلال الشهور الأربعة لتوليه منصبه..على إقامة ثلاثة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما في ذلك المستوطنات المعزولة وخارج الكتل الاستيطانية.

وقالت الصحيفة إن يعلون اضطر بناء على قانون حرية المعلومات تسليم معطيات رسمية في هذا المجال لحركة « السلام الآن «..وبينت المعطيات أن يعلون صادق خلال الفترة المذكورة حتى أواخر شهر يوليو الماضي على بناء «386» وحدة سكنية في مستوطنة بيت إيل كجزء من التعويض الذي قدمته الحكومة بعد هدم المباني التي أقامها مستوطنون في بيت إيل على أراض فلسطينية خاصة على « جفعات هأولبناه «..

بجانب مصادقته على بناء «227 » وحدة سكنية في مستوطنة كدوميم و «550 » وحدة سكنية في مستوطنة طالمون و «849 » وحدة في جفعات زئيف.

وسرع خلال أربعة أشهر إجراءات بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية داخل المستوطنات وتوسيع منطقة نفوذ مستوطنة شيلا مما يمكن المستوطنة لاحقا من بناء شقق إضافية.. فيما أقر يالعون ضم أراض جديدة لمستوطنة نوغهوت تسوريف من أراضي محمية طبيعية في المكان حيث تدرس الإدارة المدنية الآن نزع صفة المحمية الطبيعية عن المنطقة حتى يتسنى بناء مزيد من المباني في هذه المستوطنات.